

تقرير مجلس ادارة الاتحاد

عن العام المالي ٢٠٢٢

السادة الحضور/ اعضاء الجمعية العامة للاتحاد "المحترمون"

تحية طيبة وبعد،،،

بالأصالة عن نفسي ونيابة عن مجلس ادارة الاتحاد يسرني ويشرفني أن أقدم لكم التقرير السنوي الثاني للاتحاد المصري لشركات التأجير التمويلي عن العام المالي ٢٠٢٢.

اتسم العام الثاني علي التوالي من عمر الاتحاد باستمرار الظروف الصعبة التي يواجهها الاقتصاد المصري وما صاحب ذلك من تأثيرات على الكيانات الاقتصادية والاعمال وانعكاس ذلك علي شركات التأجير التمويلي إلا ان الاتحاد استطاع ان يكمل مسيرة الانجازات التي بدأت منذ تأسيس الاتحاد ويسر مجلس الادارة أن يسلط الضوء علي أبرز الانجازات التي حققها المجلس خلال العام المالي ٢٠٢٢.

اولاً: التعليق علي المركز المالي للاتحاد في ٢٠٢٢/١٢/٣١ مقارنا بالموازنة المعتمدة

- ١- يظهر الجدول ان الموازنة مبنية علي اساس تحصيل رسوم انضمام ٤٠,٠٠٠ جنية ورسوم اشتراك ٤٠,٠٠٠ جنية وذلك تنفيذاً لقرار الجمعية العامة بتاريخ ٢٠٢٢/٣/١٦
- ٢- المصروفات العمومية والادارية المتوقعة لعام ٢٠٢٢ طبقا للموازنة المعتمدة حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ مبلغ ١,٤٨٦,٢٢٥ جنية مقارنة بما تم صرفه فعلياً في عام ٢٠٢٢ وهو مبلغ ١,١٠٩,٨٩٧ جنية محققاً بذلك وفر قدرة ٣٧٦,٣٢٨ جم
- ٣- المصروفات الرأسمالية المتوقعة طبقاً للموازنة المعتمدة لعام ٢٠٢٢ وهي ١١٠,٠٠٠ جنية بينما المصروفات الرأسمالية الفعلية حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ هي صفر جنية بوفر قدرة ١١٠,٠٠٠ جنية ويرجع ذلك الي عدم استخدام هذا البند هذا العام
- ٤- تم تحقيق ايرادات فعلية (رسوم انضمام + رسوم اشتراك) محصلة من ٤٣ عضو مبلغ ١,٩٦٠,٠٠٠ جنية حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ بالإضافة الي عوائد اذون الخزانه بمبلغ ٣٥٠,٩١١ جم ليكون اجمالي الايرادات مبلغ ٢,٣١٠,٩١١ جم مقارنا بما تم إدراجه بالموازنة وهو مبلغ ١,٦٩٤,٩٦٠ جنية
- ٥- الفائض المتوقع حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ (٤,٣٩٤,٩٦٠ جم ايرادات متوقعة طبقاً لموازنة ٢٠٢٢ المعتمدة) متضمناً الفائض من عام ٢٠٢١ وقدرة ٢,٧٠٠,٠٠٠ جم) - ١,٥٩٦,٢٢٥ جم مصروفات متوقعة) هو ٢,٧٩٨,٧٣٥ جم
- ٦- الفائض المحقق الفعلي حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ هو مبلغ ٥,٢٣٦,٧٤٥ جنية (ايرادات فعلية متضمنة فائض العام السابق وقدرة ٢,٩٢٥,٨٣٤) - ١,١٠٩,٨٩٧ جنية (مصروفات فعلية) ليصبح اجمالي الفائض في نهاية العام المالي ٢٠٢٢ مبلغ وقدرة ٤,١٢٦,٨٤٨ جنية مقارنا بالفائض المتوقع عن نفس الفترة وهو مبلغ ٢,٧٩٨,٧٣٥ جم وبزيادة قدرها ١,٣٢٨,١١٣ جنية ونسبة زيادة ٤٧,٥% عن الموازنة التقديرية المعتمدة

ثانيا :- في مجال الاجراءات وتنمية موارد الاتحاد

- ١- الانتهاء من الإجراءات الخاصة بمخاطبة كل الشركات الواجب انضمامهم كأعضاء بالاتحاد والنجاح في ضم ٤٣ عضو طبقا لبيان الهيئة وهناك شركات خرجت من السوق وعددها أربع شركات.
- ٢- تنمية موارد الاتحاد بمتابعة التحصيلات سواء برسم الانضمام او رسم الاشتراك وبلغت المبالغ المحصلة ١,٩٦٠,٠٠٠ جم منذ بداية عام ٢٠٢٢ حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١.
- ٣- استثمار أموال الاتحاد في اذون خزانة لتنمية الموارد المتاحة محققا لفوائد قدرها ٣٥٠,٩١١ جنية حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١.
- ٤- الانتهاء من إعداد الميزانية السنوية للاتحاد عن السنة المنتهية ٢٠٢٢/١٢/٣١ والتي تظهر نجاح المجلس في تحقيق فائض قدرة ٤,١٢٦,٨٤٨ جنية سيتم استخدام معظمها لصالح شركات التأجير التمويلي من خلال الدورات التدريبية وورش العمل وعقد المؤتمرات التي تهتم بتطوير الصناعة.
- ٥- اعداد الموازنة التقديرية لعام ٢٠٢٣.
- ٦- تم تسجيل الاتحاد في منظومة الفاتورة الالكترونية.

ثالثا :- في مجال تناول الموضوعات التي تخص الاعمال :

نجح مجلس إدارة الاتحاد المصري للتأجير التمويلي في التعاون مع الهيئة العامة للرقابة المالية في وضع حلول للعديد من الموضوعات التي تهم صناعة التأجير التمويلي وقد تم مخاطبة الهيئة العامة للرقابة المالية بشأن هذه الموضوعات مع وضع تصور كامل لحل هذه العقبات ، وقد تم الانتهاء من بعض هذه الموضوعات بنجاح مثل (عدم خضوع عقود البيع السابقة علي ابرام عقود التأجير التمويلي في حالات البيع مع إعادة الاستئجار للخصم من المنبع) وكذلك إيقاف تطبيق إصدار الفاتورة الالكترونية لحين الوصول الى تصور يرضى كافة الأطراف ومازالت بعض الموضوعات الأخرى تحت الدراسة والبحث ومن أمثلة ما تم مخاطبة الهيئة بشأنه هو الاتي:-

- ١- مخاطبة الهيئة بالمعوقات التي تواجه صناعة التأجير التمويلي ووضع التصور المناسب لحل هذه المعوقات.
- ٢- مخاطبة الهيئة العامة للرقابة المالية بشأن عدم خضوع عقود البيع السابقة على ابرام عقود التأجير التمويلي في حالات البيع مع إعادة الاستئجار للخصم من المنبع.
- ٣- مخاطبة الهيئة العامة للرقابة المالية ومصلحة الضرائب المصرية بشأن عدم خضوع شركات التأجير التمويلي لإصدار الفواتير الالكترونية.
- ٤- مخاطبة الهيئة العامة للرقابة المالية بشأن تعديل معايير الملاءة المالية للشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي.
- ٥- مخاطبة الهيئة العامة للرقابة المالية بشأن عدم خضوع شركات التأجير التمويلي والتخصيم لقانون رسم التنمية على الاوعية الخاضعة لضريبة الدمغة (العقود والمحركات).

رابعاً :- في مجال التدريب ومساعدة الشركات بتقديم الدعم الفني :-

أ- في مجال التدريب

١- تم توقيع بروتوكول مع الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية يتضمن تمتع أعضاء الاتحاد داخل القاهرة بنسبة خصم ٣٠% على شهادة الماجستير الأكاديمي داخل القاهرة ونسبة خصم ٢٥% خارج القاهرة، وكذلك نسبة خصم ٣٥% على شهادة الدكتوراه الأكاديمية داخل القاهرة ونسبة خصم ٢٥% خارج القاهرة.

٢- تم التقدم لمركز المديرين لحصول الاعضاء على نسبة خصم في حال الاشتراك في الدورات لديهم.

٣- يتم دراسة تنظيم شهادة على غرار شهادة المعهد المصرفي (اعداد مصرفي محترف) بالاشتراك مع معهد الخدمات المالية بالهيئة وذلك لتغطية احتياجات سوق العمل في مجال نشاط التأجير التمويلي.

٤- تم تنظيم ورشة عمل بالهيئة لتدريب العاملين بشركات التأجير التمويلي مع مسئولي البنك المركزي المصري - وشركة اي سكور على كيفية إعداد التقارير الصادرة من الشركات والموجهة للجهات المذكورة وذلك بالاشتراك مع مؤسسة GIZ الألمانية بمصر .

٥- تم تنظيم ندوة بالاشتراك مع المركز المصري للتحكيم الاختياري وتسوية المنازعات المالية غير المصرفية للتعريف بالمركز والخدمات التي يقدمها من تحكيم ووساطة مع مناقشة المشاكل التي تواجه الشركات العاملة بنشاط التأجير التمويلي فيما يخص المنازعات مع بيان أسباب اللجوء الى التحكيم والوساطة لتسوية تلك المنازعات أمام المركز .

٦- توصل الاتحاد إلى التعاقد مع جهات متخصصة لأعداد القادة بشركات التأجير التمويلي في مجالات مختلفة بهدف تطوير وتنمية مهارات قيادات الشركة.

ب- في مجال تقديم الدعم الفني للشركات برعاية الاتحاد وبالاشتراك مع مؤسسة GIZ الألمانية بمصر (بمنح مجانية) :-

كان قد تم اختيار الشركات الآتية بواسطة خبراء مؤسسة GIZ والتي انطبقت عليها معايير الاختيار

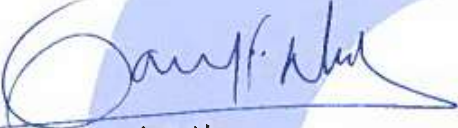
- ١- شركة اور للتأجير التمويلي
- ٢- شركة بي ام للتأجير التمويلي

٣- شركة إنماء للتأجير التمويلي
وقد تم توفير الخدمات التالية لها:-

Development of credit scoring models
Adoration of the workflow
Training courses mainly on the new models and workflow

وسيتم باذن الله تعالى استخدام الفوائض المالية التي نجح الاتحاد في تعظيمها نتيجة السياسة الرشيدة في استثمار الفوائض في دعم تدريب العاملين في الشركات الأعضاء وعقد ورش العمل والمؤتمرات كما هو موضح في البند (رابعاً) التي تخدم صناعة التأجير التمويلي وتطويرها

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام،


طارق فهمي
رئيس مجلس إدارة
الاتحاد المصري للتأجير التمويلي



الموازنة التقديرية لعام 2022

الاتحاد المصري للتأجير التموهلي
Egyptian Leasing Federation
ELF
الصادق بقرار هيئة الرقابة المالية رقم ٤٩ لسنة ٢٠١٩

المصادر: قرار هيئة الرقابة المالية رقم ٤٩ لسنة ٢٠١٩